تداعيات الأزمات في القطاع السياحي الجزائري وآثارها الاقتصادية، الاجتماعية والطبيعية

ا. عميش سميرة
جامعة المسيلة

الملخص

أدى التقدم الحضاري الذي يعيشه عالم اليوم إلى تزايد المصالح وتعارضها، خاصة في ظل العديد من التغييرات في مختلف مجالات الحياة، والتي بقدر اتساعها وتعارضها تنشأ أزمات عديدة ومتنوعة.

لهذا فإن هذه الورقة البحثية تهدف لإبراز الأزمات التي تختلف حسب طبيعتها وعوامل نشوئها وكذا آثارها الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية الناجمة عنها وذلك في القطاع السياحي الجزائري.

Résumé

La progression culturelle d'aujourd'hui a augmenté les bénéfices et les contraintes, surtout au niveau des variables dans les divers domaines de la vie, et au sien de ses variables on peut trouver des nombreux et des variés problèmes et crises.

ce papier sert à préciser les différentes crises selon sa nature, ses causes et ses effets économiques, sociologiques et naturels au secteur touristique en Algérie.

مقدمة

إن مصالح الدول الكبرى المتقدمة، وصراع الدول النامية من أجل الحفاظ على سيادتها وتحقيق تنميتها، أفرز العديد من المواجهات والأزمات بين الدول، ففي عالم اليوم لم تعد هناك أي دولة بمنأى عن تأثيرات الأحداث والأزمات، وهذا ما أدى إلى عولمة الأزمة وتوسع نطاقها على المستوى الإقليمي الدولي، ومن أبرز الأزمات نذكر: الأزمة الاقتصادية، أزمة المديونية، الأزمات المالية، أزمة التلوث، أما على مستوى القطاع السياحي عامة والجزائري خاصة، فإن مختلف التغيرات الحاصلة، قد تمس البيئة الخارجية والداخلية والتي بالضرورة ستؤثر على هذا القطاع الهام.

وعلى هذا الأساس فإن مواجهة الأزمات والوعي بها يعد أمرا ضروريا لتخفيف الخسائر المتوقعة، لذلك فالإشكالية التي نطرحها في هذا الصدد هي: ما هي أهم الأزمات التي تواجه القطاع السياحي الجزائري وما هي تداعياتها وآثارها المختلفة؟ وللإجابة على هذا التساؤل سنحاول الإحاطة بالقطاع السياحي الجزائري من أهم جوانبه.

أولا: عموميات في السياحة الجزائرية:

سنتطرق في هذا الجزء إلى المفاهيم الأساسية للسياحة في النقاط التالية:

1- مدخل للتعريف بالسياحة الجزائرية وخصائصها: إن تعدد الظروف أدت إلى وجود عدة مفاهيم للسياحة نذكر أهمها:

1-1- تعريف السياحة: يعود أصل مفهوم السياحة لكلمة "Tour" المشتقة من الكلمة اللاتينية "Torno"، ففي عام 1643 ولأول مرة، تم استخدام المفهوم "Tourism" ليدل على السفر أو التجوال من مكان لآخر، كما أن السفر "Travel" يمكن أن يعتبر سياحة إذا كان مؤقتا وغير إجباري شرط أن لا يكون بهدف البحث عن عمل أو نشاطات ربحية أخرى[1].

ولم يتبلور مفهوم السياحة بشكل واضح إلا في حديثا، لأن السياحة مفهوم متعدد الجوانب من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدولية، فهي صناعة القرن العشرين وغذاء الروح وبترول القرن الحادي والعشرين.

وهناك العديد من التعاريف للسياحة، إلا أن التعريف الذي نتبناه في الجزائر هو ذلك التعريف الذي أقرته المنظمة العالمية للسياحة سنة 1963 وذلك من خلال التعاريف التالية[2]:

أ- الزوار: وهم يعبرون عن كل شخص يتوجه إلى بلد لا يقيم فيه، لأغراض مختلفة غير ممارسة مهنة مقابل أجر، حيث يخص هذا التعريف فئتين من الزوار هما السياح والمتنزهون.

ب- السياح: هم زوار مؤقتين يمكثون على الأقل أربع وعشرون ساعة في البلد الذي يزورونه، بهدف الترفيه، الراحة، الصحة، قضاء العطل، الدراسة، الرياضة، ومن أجل القيام بزيارة الأقارب وحضور مؤتمرات وندوات علمية وثقافية وسياسية.

جـ- المتنزهون: وهم زوار لا يتعدى وقت إقامتهم أربع وعشرون ساعة.

د- الدخول: كل مسافر عبر الحدود ودخل التراب الوطني خارج مساحة العبور يعتبر دخيلا.

هـ - المقيمون: هم المسافرون غير المتنزهين في رحلة بحرية وغير المقيمين وكل الجزائريين يعتبرون مقيمين، أما غير المقيمين فهم السياح والمتنزهون والمسافرون والعابرون بالجزائر بإستثناء المتنزهين في رحلة بحرية.

و- المسافرون العابرون: كل زائر مؤقت تمنح له في الحدود تأشيرة عبور مدتها خمسة أيام بالنسبة للعابرين برا وثلاثة أيام للعابرين جوا.

ز- المتنزهون: وذلك عن طريق الجولة البحرية فهم زوار يستعملون نفس الباخرة ذهابا وإيابا، ويقطنون بها طوال مدة الرحلة بحيث لا يعتبرون غير مقيمين.

ويمكن القول بأن السياحة عبارة عن انتقال الإنسان من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان (السياحة العالمية)، أو الانتقال داخل البلد نفسه (السياحة الداخلية)، لمدة يجب أن لا تقل عن أربع وعشرون ساعة، ليس من أجل الإقامة الدائمة وأغراضها، بل من أجل الثقافة أو الأعمال أو غيرها من الأسباب الإستجمامية[3] .

1-2- خصائص القطاع السياحي: تتميز السياحة بالعديد من الخصائص بشكل عام، والتي تنطبق على القطاع السياحي الجزائري على وجه الخصوص، من أهمها[4]:

أ- القطاع السياحي من القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، فهو يمثل منظومة متكاملة من الأنشطة.

ب- مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة والحساسية الشديدة للتغيرات سواء المتعلقة الأمر بالهبات الطبيعية للدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.

ج- المنافسة في مجال السياحة دائما ما تكون عالمية بين الدول المختلفة، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.

إضافة إلى[5]:

د- تأثير القطاع السياحي على القطاعات الأخرى، ويأخذ هذا التأثير طابع المضاعف أي أنه يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة.

هـ- كل فئات المجتمع تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2- التطور التاريخي للسياحة في الجزائر: السياحة كسلوك بشري وحركة سفر، ظاهرة قديمة، وبالتالي من الصعب تحديد البداية الحقيقية لها، إلا أنها تبلورت كمفهوم إقتصادي وظاهرة إجتماعية مع بداية عصر النهضة في المجتمعات الأوروبية، وذلك بحكم التحولات الزراعية والصناعية والحضارية، أما ظهورها في الجزائر فيعود إلى الحقبة الإستعمارية، حيث أنها مرت بعدة مراحل نوجزها فيما يلي[6]:

2-1- السياحة في الجزائر قبل 1967: سنتناول في هذه الفترة المرحلتين التاليتين:

أ- السياحة قبل الاستقلال: خلال فترة الاستعمار، قبل الحرب العالمية الأولى، عرفت الجزائر قدوما للعديد من الأجانب لاكتشاف مناظرها الطبيعية وخاصة شتاءا، مما دفع المستعمر الفرنسي إلى التفكير في وضع هياكل قاعدية مناسبة، ومن هنا اشتهرت الجزائر بين البلدان التي تمتاز بسياحة شتوية، حيث أنشأت سنة 1987 اللجنة الشتوية الجزائرية التي عن طريق دعايتها تمكنت من تنظيم قوافل نحو الجزائر، كما أخذت السياحة الصحراوية بالتطور التدريجي حيث كانت هذه الفترة مرحلة التجولات الكبرى نحو الصحراء الشاسعة، أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد برز زبائن جدد يتميزون بالعدد الكبير والدخل الضعيف حيث نتج عن هذا التغيير، ظهور نوعان من السياحة: سياحة تجول وسياحة إقامة.

ب- السياحة بعد الاستقلال: كانت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، دولة جديدة تبحث عن اكتشاف مناطق سياحية جديدة، على اعتبار أن ثرواتها الطبيعية متنوعة، إضافة إلى وجود آثار حضارية غير مستغلة، حيث اعتمدت الجزائر في هذه المرحلة على السياحة الساحلية والحضرية بنسبة 50% و 40 % على الترتيب.

ومن ثم تم البدا في إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، حيث بادرت الدولة الجزائرية في تسيير الهياكل الموروثة عن الاستعمار الفرنسي ووضع برنامج لمناطق التوسع السياحي، وتم إنشاء عدة هياكل سياحية كالديوان الوطني للسياحة سنة 1962، وزارة السياحة سنة 1964 والوكالة السياحية الجزائرية سنة 1964.

وتعتبر سنة 1966 حدثا تاريخيا هاما في تاريخ السياحة الجزائرية، لأنه تم فيها تبني أول سياسة سياحية تنموية من خلال المخططات الآتي ذكرها:

2-2- السياحة في الجزائر خلال العشرية: 1967-1978: تميزت فيها الاستثمارات السياحية بمركزية الدراسات وإنجاز واستغلال الوحدات السياحية كما كان للدولة دورا كبيرا في إنجاز الاستثمارات العمومية، ونجد في هذه العشرية المخططات التالية[7]:

أ- **المخطط الثلاثي: 1967-1969:** أعطت السياسة السياحية أكبر اهتماماتها للسياحة الساحلية والصحراوية تليهما الأنواع الأخرى من السياحة.

ب- المخطط الرباعي الأول: 1970-1973: اهتم بجانب التكوين والذي من أهدافه إشباع حاجيات القطاع السياحي من عمال مؤهلين وأكفاء، وتضخيم أعدادهم حتى يتمكن من تحقيق مختلف برامج التنمية، حيث ظهرت العديد من المدارس للفندقة والسياحة في كل من تيزي وزو، المسيلة (بوسعادة)، الجزائر العاصمة، وهران.

ج- المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977: خصص لإتمام التوجيهات التي وضعت في إطار المخططات السابقة كتوسيع شبكة الفنادق الصحراوية، إنجاز سلسلة من الفنادق الحضرية لمجمل التجمعات السكانية، بالإضافة إلى الاهتمام بالسياحة الداخلية فيما يخص الترفيه والتسلية ذات التكلفة المنخفضة والموجهة لذوي الدخول الضعيفة.

2-3- السياحة في الجزائر خلال العشرية: 1980-1989: حيث تميزت بلامركزية الاستثمارات، مع بروز دور القطاع الخاص بعدما كان مهمشا، وذلك عن طريق إنجاز بعض المشاريع السياحية من خلال المخططين التاليين[8] :

أ- المخطط الخماسي الأول: 1980-1984: حيث بلغت الاستثمارات المقترحة لهذه الفترة نحو 3.400 مليون دج، حيث تم الاهتمام بإحداث مناصب شغل جديدة، المساهمة في إنعاش السياحة الداخلية وزيادة المداخيل من العملة الصعبة بتنمية السياحة الخارجية، وذلك من خلال برامج للفنادق الحضرية مخصصة للمدن التي لم تشملها الاستثمارات السابقة وتوسيع الفنادق الصحراوية وبرنامج للمياه المعدنية، تجديد المنشآت السياحية ومتابعة سياسة توسيع المخيمات السياحية وكذا تهيئة نموذجية لبعض مناطق التوسع السياحي لتكون مثالا للجماعات المحلية أو القطاع الخاص.

ب- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989: بلغت الاستثمارات المخصصة في هذه الفترة 3.500 مليون دج، كما تقرر متابعة سياسة التهيئة السياحية و تطوير محطات المياه المعدنية والسياحة المناخية بالإضافة إلى لامركزية الاستثمارات وتنويع المتعاملين .

2-4- السياحة في الجزائر خلال العشرية الأخيرة من 1990- إلى الآن: وجدت الجزائر صعوبات لترسيخ السياسات السياحية من خلال المخططات التنموية السابقة، لهذا برزت عدة توجهات جديدة في القطاع السياحي هي[9]:

أ- **القطاع الخاص:** حسب قانون الاستثمارات لسنة 1966، فإن الادخار الوطني الخاص لم يستثمر في قطاع السياحة إلا مؤخرا، حيث حاز في1985/12/31 على ربع الطاقة الإجمالية للإيواء، إذ أن الاستثمارات الضخمة كانت مسيرة من طرف القطاع العام الذي يشمل المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، وبدأت وضعية القطاع الخاص بالتطور على مدى السنوات المتتالية، ليصبح تحت تصرفه 22.460 سرير وذلك في نهاية سنة 1989.

ب- الاقتصاد المختلط (الاستثمار الأجنبي): رغم بقاء تدخل المستثمرين الخواص الأجانب مهمشا لمدة طويلة، إلا أن هذا لم يمنع الشركات المتعددة الجنسيات من إنجاز عدة مشاريع سياحية في إطار الشركات المختلطة، في المجالات المختلفة ومن ضمنها السياحة، ففي هذا الإطار أنشأت على الأقل ثماني شركات منذ 1986 تجمع بين رأس المال الخاص الجزائري مع متعاملين أجانب إيطاليين، فرنسيين، كويتيين، صينيين، وذلك بهدف رفع مستوى نشاط القطاع السياحي وتنمية السياحة الداخلية والخارجية بشكل متوازي والسماح بوضع سياسة شاملة ومنسقة مبنية على قرارات وأعمال محددة ومركزة من طرف الدولة.
وأخيرا صدر قانون النقد والقرض سنة 1990، لتغيير وتعديل القوانين المتعلقة بتدخل رأس المال الأجنبي وتشجيع الاستثمار في كل القطاعات بما فيها السياحة بدون تحديد نسب المشاركة.

جـ- إستراتيجية الخوصصة في القطاع السياحي: لجأت الجزائر إلى الخوصصة وفقا للأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتعلق بخوصصة المؤسسات، حيث لم يستطع القطاع السياحي أن يعكس الجزائر كصورة سياحية إذ بقيت مكانتها في السوق الدولية جد ضئيلة، حيث سجلت سنة 1992 حوالي 13 مؤسسة من بين 17 مؤسسة عمومية للتسيير الفندقي والسياحي عجزا ماليا.

ثانيا: أنواع السياحة الجزائرية:

جرت العديد من المحاولات لتصنيف السياحة إلى أنواع مختلفة، من أهمها:

1- التصنيف الجغرافي الطبيعي: أما التصنيف المعتمد في الجزائر فهو كما يلي:

1-1- السياحة الساحلية: يتوفر هذا النوع من السياحة على امتداد الشريط الساحلي المتوسط في الجزائر المقدر بـ 1.200 كلم، حيث تتوفر الشواطئ الجزائرية على عدة مناطق هامة، حيث نجد مناطق ساحلية بكثبان رملية، وأخرى قرب الغابات، تمتد من الشرق إلى الغرب كالمنطقة الغابية التي تجمع بين منطقة بيئية رطبة وسط نظام غابي وبحري وتحتوي على ثروة حيوانية وغابية هائلة، كما تحتوي الجهة البحرية الشرقية على مرج مائية وشعب المرجان.

بالإضافة إلى حضيرة قورايا التي تتوفر على مناظر رائعة، وحضيرة تازا التي تحتوي على مغارات بحرية ذات أشكال نادرة، والحضيرة الوطنية للشنوا، إلى جانب مجموعة من الجزر والتي تعد مواقع بحرية هامة، وقد يستفاد من السياحة الساحلية في السياحة العلاجية والتي أساسها الاستحمام والاستلقاء على الرمال، وبالتالي فهي تضم سياحة علاجية معدنية وأخرى مناخية .

1-2- السياحة الصحراوية: تصل مساحة المناطق الصحراوية في الجزائر، إلى حوالي 2 مليون كلم مربع، موزعة على أربع مناطق كبرى في الجنوب هي[10]:

أ- أدرار: التي تعرف بتمازج مختلف الثقافات وقلعتها القديمة، ووادي ميزاب والمعروفة بمعالمها المعمارية وبساتين النخيل ونظام جمع المياه.

ب- إليزي: التي تعرف بتواجد الحضيرة الوطنية للطاسيلي، حيث تنصهر فيها العناصر الطبيعية مع العناصر التاريخية الثقافية، التي صنفت منذ 1982 كتراث عالمي من طرف الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

ج- تمنراست والهقار: تتميز بتضاريسها وثروتها الغابية والحيوانية والنقوش الحجرية.

د- تنـدوف: المشهورة بقصورها القديمة .

حيث أنه يتنامى الاهتمام بشكل ملحوظ للسياحة في الجنوب، خاصة في ولاية تمنراست التي تجذب السياح الأجانب والذي يتزايد عددهم سنويا وذلك للاستمتاع بالسياحة الصحراوية التي تتمتع بها الجزائر.

1-3- السياحة الحموية: وهي السياحة المتعلقة بالعلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند المواطنين والتي تقام على مستوى الحمامات، وتمارس بهدف الشفاء التام أو التخفيف من الآلام والأوجاع، تستخدم فيها الينابيع المعدنية كواسطة أساسية للعلاج عن طريق الاستحمام أو الشرب.

وتأخذ المياه المعدنية أهمية بالغة في السياحة الداخلية، إذ تم إحصاء حوالي 202 منبع مائي على مستوى التراب الوطني، مختلفة الخصائص الفيزيائية والكيميائية، من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية.

1-4- السياحة المناخية: تتمتع الجزائر بتعدد مناخاتها التي تساعدها على تنويع خدماتها السياحية، حيث أن المناخ السائد في الجزائر يتنوع إلى ثلاث أنواع مناخ البحر الأبيض المتوسط شمالا، المناخ شبه الجاف بالنسبة للمرتفعات والهضاب العليا والمناخ الجاف الصحراوي بالنسبة للجنوب.

ويستفاد من السياحة المناخية في بعض الأحيان العلاج عن طريق المناخ، وذلك مثل بعض الأمراض التي تعالج في الجبال، قرب البحار وفي الصحراء، حيث عادة ما يكون للسياحة الجبلية فصل واحد إلا في بعض الجبال التي تكون لها فصل سياحي شتوي من أجل التزلج على الثلج وفصل صيفي للتدفئة.

وبفضل امتداد المناطق السياحية من الساحل إلى الصحراء واختلاف مناخها، يمكن أن تتوفر للجزائر سياحة على مدار السنة: سياحة في الخريف والشتاء والربيع في المناطق الصحراوية والهضاب العليا، وسياحة في فصل الصيف على الشريط الساحلي[11].

2- التصنيف الثقافي: يمكن تصنيف السياحة في الجزائر من ناحية ثقافية إلى:

2-1- السياحة الثقافية والاجتماعية: تهدف هذه السياحة إلى زيادة المعرفة لدى الأشخاص من خلال تشجيع حاجاتهم الثقافية، وهي مرتبطة بالتعرف على التاريخ والمواقع الأثرية وعلى عادات الشعوب وتقاليدها، والتعرف على التظاهرات الثقافية المختلفة، كما أن الصناعة التقليدية تتنوع من منطقة لأخرى ومنها نجد صناعة الفخار، صناعة الحلي الفضية والذهبية، صناعة الزرابي، التطريز على القماش[12].

2-2- السياحة الأثرية: تتميز الجزائر بالعديد من المزايا الأثرية بفضل ما تحتويه من مناطق يعود تاريخ نشأتها إلى عصور ما قبل التاريخ، فكما تبينه البقايا المكتشفة في تيغنيف بالغرب، يعود تواجد الإنسان بالجزائر إلى حوالي 500 ألف سنة، في

حين أرخت الرسوم الصخرية المتواجدة بالطاسيلي إلى 5 آلاف سنة قبل الميلاد، وقد أطلقت على السكان الأصليين للجزائر عدة أسماء أشهرها "النوميديون".

وهذا التاريخ والحضارات المتعاقبة خلفت آثارا مختلفة، فعلى السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي نجد آثار تعود إلى عهد الرومان والعرب والمسلمين، وفي الجنوب نجد منطقة الطاسيلي والهقار التي تعتبر أكبر متحف على الهواء الطلق والذي صنف من منظمة Unesco كتراث ثقافي عالمي لما يحتويه من رسومات جدارية ونحوت على الحجر.

2-3- السياحة الحضارية: كما مرت على الجزائر الحقبات القرطاجية، الرومانية والمملكات النوميدية أهمها سنة 1250 قبل الميلاد وصول القرطاجيين وتأسيس مدينة هيبون (عنابة) وأوتيك، ثم القرنين الثالث والثاني قبل الميلاد المملكات النوميدية لسيفاكس، ماسنيسا ويوغرطة.

وتعاقب الحضارات على الدولة الجزائرية جعلها تنفرد بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة إبتداء من وصول العرب والمسلمين في غزوة عقبة بن نافع سنة 647 م ثم المملكة الرستمية، المملكة الفاطمية، حكم الزيريين، حكم الحماديين، حكم المرابطين، حكم الموحدين وحكم الزيانيين، ثم دخلت الجزائر تحت الحماية العثمانية سنة 1518م لمقاومة تهديدات الغزو الإسبانية، تلاها حكم البايات، حكم الباشوات، حكم الآغوات، حكم الدايباشات، حكم الدايات.

2-4- السياحة الدينية: بالإضافة إلى العديد من المقدسات كالطريق الروماني، القديس أوغستين، الأب فوكولت التي تجذب السياح غير المسلمين[13].

3- السياحة حسب جنسية السياح وأهدافهم ومدة إقامتهم: ويمكن ذلك كما يلي[14]:

3-1- السياحة حسب جنسية السياح: وهي قد تكون سياحة خارجية (دولية) من قبل مواطنين أجانب داخل الحدود الجزائرية، حيث تكون السياحة الخارجية سالبة عندما يذهب مواطنو الجزائر إلى الخارج وينفقون عملة صعبة، وقد تكون سياحة موجبة عندما يحضر الأجانب إلى الجزائر وينفقون عملة صعبة تساعد على زيادة الدخل الوطني، أما السياحة الداخلية فهي تتم من قبل مواطنين الجزائريين داخل حدود دولتهم وتنفق فيها عملة محلية.

3-**2- السياحة حسب الهدف:** وتقسم إلى عدة أقسام منها السياحة الترفيهية بهدف الراحة النفسية والفيزيائية للفرد، السياحة الرياضية والتي قد تكون للمشاركة الفعلية في المباريات الرياضية، كرياضات تسلق الجبال، رياضة الصيد أو رياضة ركوب السيارات، وقد تتمثل في السفر لمشاهدة المباريات والاحتفالات الرياضية.

3-3- السياحة حسب مدة الإقامة: وقد تكون سياحة طويلة تمتد لمدة أسابيع يتم خلالها زيارة الأماكن التاريخية البعيدة، أما إذا كانت من أجل الرفاهية فإن مدتها لا تتجاوز أسبوعين، وقد تمتد السياحة الثقافية حتى خمس سنوات، أما السياحة القصيرة فهي تمتد فترتها إلى أقل من أسبوعين حيث أنها قد تكون إما سياحة نهاية الأسبوع أو سياحة نهارية قصيرة لا تستغرق أكثر من يوم واحد.

4- السياحة حسب الطابع والشكل التنظيمي: هذا التصنيف يضم:

4-1- السياحة حسب الطابع: وتشمل السياحة الرسمية التي تقسم إلى نوعين سياحة رسمية سياسية، تكون عندما يسافر أشخاص معينين من أجل المشاركة في محادثات رسمية، أو في احتفالات دولية معينة، وسياحة رسمية اقتصادية إذا كانت لمشاهدة المعارض الصناعية والتجارية، بالإضافة إلى السياحة الدينية من خلال زيارة المواقع الدينية، أما السياحة الاجتماعية فهي للمحافظة على بقاء العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، خاصة فيما يخص الدول التي لها جاليات تعيش في الدول المجاورة، كذلك سياحة الترانزيت التي برزت نتيجة الحاجة إلى العبور لوقت قصير من خلال أراضي دولة ما للوصول إلى دولة أخرى، والتي تتراوح مدتها بين يوم وأربعة أيام.

4-2- السياحة حسب الشكل التنظيمي: وهي ذات شكلين:

أ- السياحة الجماعية: وتكون عندما يسافر السياح مع بعضهم جماعيا وضمن برنامج يشمل الأماكن المراد زيارتها ومكان المنام والطعام وغيرها، وهي تنظم عن طريق وكالات السياحة والسفر.

ب- سياحة فردية: وهي سفر الأفراد لوحدهم للإقامة خارج مكان سكنهم الأصلي.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن عناصر الجذب السياحي الطبيعية والثقافية والتاريخية تتوفر بشكل جزئي أو كلي في جميع أقاليم الجزائر، ولا يخضع توزيعها لأي قرارات سياسية، وبالتالي فإنها تحتاج فقط لاستغلال واقعي ومعقول لكي تحقق مكاسب متعددة ومتنوعة، ولهذا يجب استغلالها في تحقيق توازن إقليمي، وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المكانية بين مناطق وأقاليم الدولة[15].

ثالثا: أزمات القطاع السياحي في الجزائر ومشكلاته:

في إطار الخصائص التي يتميز بها قطاع السياحة في الجزائر، فإن البيئة التي يتفاعل معها تمتد إلى كل من البيئة المحلية إلى البيئة العالمية.

1- المشكلات الحالية للقطاع السياحي الجزائري: يعاني القطاع السياحي الجزائري حاليا من مجموعة من المشاكل، أهمها[16]:

1-1- المشكلات المؤسسية: وهي تضم:

أ- غياب الهيكل المؤسسي لصناعة السياحة على المستوى الوطني والذي يلبي حاجات القطاع الخاص، وضعف التكاملية والشمولية في العلاقات السياحية.

ب- الترهل الإداري ونقص الكوادر المؤهلة والأيدي العاملة الفنية القادرة على التعامل مع متغيرات قطاع السياحة.

ج- غياب القوانين والتشريعات والنظم السياحية وضرورة مراجعتها بعد وضعها بشكل دوري وتعديلها بما يتلاءم مع المستجدات في قطاع السياحة.

د- ضعف القدرات في مجالات التخطيط والدراسات السياحية، وكذلك في حقول الاستثمار السياحي وخلق البرامج والمشاريع وفق المعايير والأولويات السياحية.

ه- نقص وعدم ضبط الإطار القانوني والتشريعي لإدارة النشاطات السياحية، فالجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة لتحديد وتعيين النشاطات السياحية في إطار تشريعي وقانوني يتعلقان خصوصا بالفنادق ووكالات السفر والنقل.

و- عدم كفاية الفنادق بالنسبة للتوسع السياحي بالكمية والنوعية المطلوبة وانخفاض مستوى الخدمات كالنقل والرعاية الصحية والصرف الصحي.

2-1 - المشكلات التسويقية: تتعدد المشاكل التسويقية وتتنوع ولكن أهمها ما يلي:

أ- محدودية المعلومات التسويقية والترويجية للمنتوج السياحي الجزائري لدى واضعي البرامج الوطنية، وكذا لدى الزبائن في الأسواق العالمية، وغياب المعلومات المرتدة من السياح أنفسهم حول وجهة نظرهم في الخدمات المقدمة وأسعارها والمشاكل التي تواجههم أثناء تواجدهم بالمناطق السياحية الجزائرية.

ب- التركيز على الأسواق السياحية التقليدية، وضعف الأدوات والوسائل لدخول أسواق جديدة.

ج- محدودية المشاركة الجزائرية وخاصة القطاع الخاص في المعارض والمؤتمرات السياحية العالمية.

د- غياب ورش العمل والمحاضرات واللقاءات الكفيلة بالتعريف بالمنتوج السياحي الجزائري في الدول المصدرة للسياح.

ه- ضعف الجهود التسويقية والحملات الترويجية في الأسواق العربية.

و- غياب سياسة واضحة للأسعار ملتزم بها في المهن السياحية وعدم الميل للخدمة في الفنادق والمطاعم.

3-1- المشكلات المالية: وهي تتمثل فيما يلي:

أ- نقص المخصصات المالية اللازمة لتوفير الحد الأدنى من عمليات التطوير والصيانة للمواقع السياحية.

ب- محدودية المخصصات المالية المتوفرة للتسويق والترويج السياحي في الأسواق العالمية والمحلية وكذلك الموجهة لمرافق وتسهيلات السياحة الداخلية بما فيها المتنزهات والبني القاعدية.

ج - سوء توجيه الاستثمارات في قطاع السياحة، ونقص الحوافز المقدمة من إعفاءات ضريبية وجمركية ومساعدات مالية بما يخدم التنمية السياحية.

د - نقص تمويل الدراسات الخاصة بالتهيئة السياحية مع سوء تنظيم سياسة تهيئة السياحة في الجزائر .

ه - عدم مراعاة خصوصية الاستثمارات السياحية في تمويل المشاريع السياحية والفندقية كآجال تنفيذ المشاريع الطويلة نوعا ما، وكذلك الآجال الخاصة بالوصول إلى مرحلة مردودية المشاريع السياحية.

4-1- مشكلة الموارد البشرية: ونقصد بها النقص في الإطارات الفنية القادرة على مراقبة ومتابعة الآثار والقضايا البيئية، حيث تجدر الإشارة أن أهم المشاكل تتعلق بمناطق التوسع السياحي، الاستثمار السياحي وتصنيف الفنادق.

كما أن أكبر مشكل تعاني منه السياحة في الجزائر هو الموارد البشرية غير المؤهلة، حيث لا معنى لامتلاك أكبر الهياكل القاعدية بدون يد عاملة مؤهلة، ومع وجود نقائص في المدارس التكوينية في المجال السياحي، وهذا ما تعمل الوزارة على تداركه بالتعاون مع وزارة التكوين المهني ووزارة التعليم العالي للقيام بتكوين جيد يتماشى مع مستجدات الساحة ومتطلبات السائح التي تتغير باستمرار[17].

إضافة إلى ذلك يجب أن يعلم الكل، أن السياحة مسؤولية كل الطبقات الاجتماعية من حارس الحدود، إلى صاحب الفندق، مرورا بسائق الأجرة وصاحب المحل

الصغير وحتى المواطن البسيط، لذا يجب أن نحسن من تعاملنا مع السياح لتطوير السياحة في الجزائر.

2- الأزمات المحتمل حدوثها في القطاع السياحي: توجد العديد من الأزمات التي قد تحدث في البيئة الطبيعية، والبيئة المحلية والبيئة التي تضم الأفراد، ومن خلال الشكل الموالي نستنتج أن الظروف المتغيرة في أي جزء في مستويات تلك المنظومة البيئية، لها تأثير على حركة ذلك الكيان، وبما أن الأزمات نوع من هذه التغيرات فستكون لها أثرا ملموسا على حركة قطاع السياحة وما يتضمنه من أنشطة سياحية متنوعة، وفي إطار هذا التحليل يمكن التأكيد على أن أحد المصادر الرئيسية للأزمات المؤثرة في القطاع السياحي هي البيئة الخارجية المحيطة به والتي لا دخل للكيان فيها، وأن المصدر الآخر المكمل للبيئة الخارجية هو الكيان ذاته ومكوناته وتوجهاته الإستراتيجية[18].

الشكل رقم (01): البيئة التي يتفاعل معها قطاع السياحة في الجزائر:

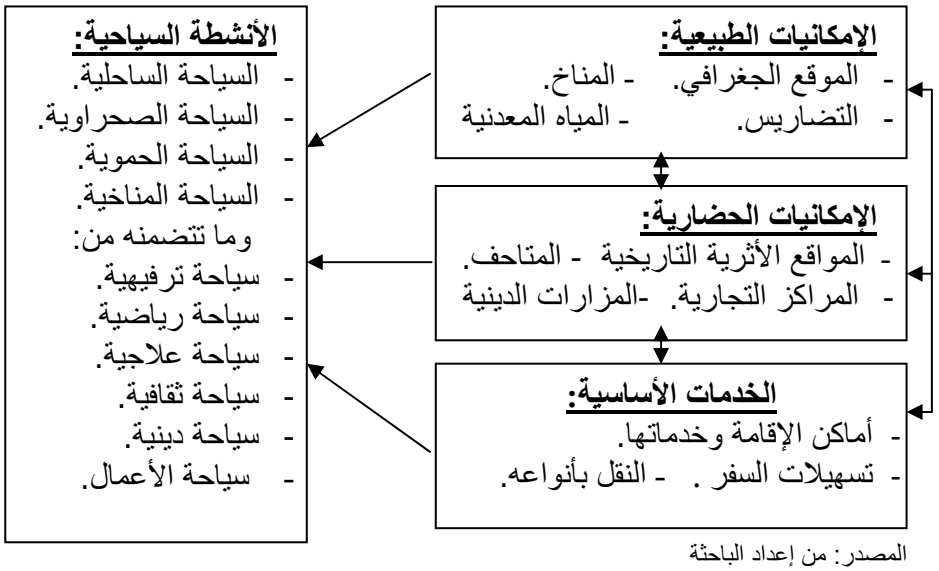

المصدر: من إعداد الباحثة

بملاحظة هذا النموذج فإنه يمكن معرفة أهم الأزمات المتوقعة والمؤثرة على القطاع السياحي بالجزائر، فقد تكون ناجمة عن الجوانب الطبيعية والحضارية للدولة أوعن الخدمات الأساسية المقدمة للسياح[19]، ويمكن تصنيفها في المجموعات التالية:

2-1- الأزمات الطبيعية: قد تصيب قطاع السياحة متسببة في أزمات فيه خاصة إذا ما مست أهم المزارات السياحية الطبيعية كغور المياه المعدنية بسبب الزلازل، أو

إندثار الأماكن الخضراء بسبب التصحر وحركة الكثبان الرملية قد تكون مفاجئة أو متدرجة وهي تضم[20]:

أ- الزلازل والبراكين. ب - الانهيارات الجبلية. ج - الأعاصير والفيضانات.

د - حرائق الغابات . هـ - حركة الكثبان الرملية . و - الآفات والأوبئة.

حيث أن كل الأدلة العلمية المتوفرة حاليا تشير إلي احتمال تعرض الجزائر لزلازل، فمعظم المناطق الزلزالية المرصودة في شمال إفريقيا تقع بالجزائر والمغرب نظرا لوجود الحركة الزلزالية علي جانبي جبال الأطلس، إضافة إلى أن منطقة شمال إفريقيا تعتبر ملتقى القارتين الأفريقية والأوروبية مما يجعلها غير مستقرة جيولوجيا، فما حصل لحد الآن في الجزائر ليس من الزلازل الفتاكة لو أن الجزائر كانت مؤهلة لمثل هذه الظواهر الطبيعية العنيفة، والمهم في كل هذا، أن تكون هناك شبكة لرصد الزلزال في الجزائر وأماكن الضغط، حيث نشير إلى أن الجزائر بعد زلزال 21 ماي 2003 فقط بدأت تهتم بالرصد الزلزالي.

كما نشير إلى أن التغييرات المناخية الكبرى العامة علي الأرض وخاصة تلك المرتبطة بإرتفاع درجة الحرارة، لها الأثر الإيجابي بالنسبة للجزائر، لأن زيادة درجة حرارة الأرض تزيد من كمية المطر التي ستسقط على الأرض، وخاصة في المناطق الواقعة جنوب خط الإستواء مباشرة، وصحراء الجزائر موجودة في هذه المنطقة، فتزداد في الأوقات الحارة نسبة المطر ويقل الجفاف، فتكون هذه التغيرات إيجابية جدا، وذات منافع بالنسبة لصحارينا، وبالتالي في السياحة الصحراوية.

أما إذا ما إستمرت زيادة درجة حرارة الأرض، فإن هناك إحتمالا كبيرا أن تذوب ثلوج القطبين الشمالي والجنوبي، وهذا يهدد شواطئ العالم بأكملها بخطر كبير، بما فيها شواطئ الجزائر، حيث وبفعل عوامل جغرافية مرتبطة بالمناخ وعوامل معيشية كذلك، كل المدن الجزائرية الكبرى متمركزة على الساحل، وعندما سيزداد منسوب الماء في المحيط، فستزحف المياه على الشواطئ ومن المحتمل جدا أن تغرق بعض الأماكن على السواحل، وهذا ما يهدد السياحة الساحلية في الجزائر.

2-2- الأزمات الناشئة عن صنع الإنسان: قد ينجم عن الإنسان سواء بقصد أو دون قصد مجموعة من الأزمات التي تؤثر على العرض والطلب السياحيين ومنها[21] :

أ- التلوث المناخي الناتج عن التقدم التكنولوجي الصناعي.

ب- التلوث العمراني الناتج عن البنايات العشوائية.

ج- التوسع الرأسي في العمران الذي يتسبب في إختناق المدن.

د- غياب برمجة البنى القاعدية السياحية خاصة عند إعداد وتبني المخطط العام لتهيئة وتنظيم المدن وكذا مخططات تشغيل وإحتلال الأراضي، بهدف إنشاء هياكل قاعدية لقطاع السياحة.

ه- نقص المحيط الطبيعي وهذا راجع لعدة أسباب مختلفة خاصة المتعلقة بالتلوث.

2-3- الأزمات الناتجة عن البيئة الأمنية: إن الأزمة الأمنية في الجزائر قد أثرت ومازالت تؤثر على الطلب السياحي وأيضا على العرض السياحي خاصة إذا ما مست المزيج السياحي سواء الموارد الطبيعية أو التاريخية في الدولة الجزائرية

بالإضافة إلى أزمات العلاقات الدولية والحروب بجميع أنواعها سواء كانت هذه الحروب محلية أو عالمية أو حتى مجرد اضطرابات داخلية.

حيث أن حركة المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية يمكن أن تؤثر تأثيرا مباشرا على حركة السياحة في الجزائر، فبالرغم من وجود هذه الأخطار إلا أنه لا توجد معايير عامة لقياسها، فكلما زادت درجة الاستقرار السياسي داخل البلد، كلما أدى ذلك إلى احتمال زيادة الحركة السياحية الداخلية والخارجية.

رابعا: الآثار الناجمة عن الأزمات والمشكلات السياحية:

يمكن أن ينشأ عن السياحة العديد من الآثار نلخصها في:

1- الآثار الاقتصادية: قد تنشأ هذه الاختلافات بسبب المستويات الاقتصادية بين السكان المحليين والسياح، وتعمل السياحة في بعض الأحيان على خلق آثار اقتصادية سالبة قد تشكل أزمات[22] :

- إجتذاب أعداد كبيرة من عمالة القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة، كونها توفر رواتب وظروف عمل أفضل من القطاعات الأخرى.
- إذا كانت المعطيات السياحية متركزة في مناطق دون أخرى داخل الدولة، فإن ذلك يعمل على زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين هذه المناطق.
- تتراجع الفوائد الاقتصادية للسياحة إذا كانت المرافق السياحية يملكها مستثمرون أجانب ويعمل بها أجانب كذلك، وإذا ما كانت الخدمات والمواد اللازمة للنشاط السياحي مستوردة من الخارج.

2- الآثار الاجتماعية: تعود أسبابها إلى الاختلافات الثقافية بين مناطق مصدر السياح ومناطق الهدف أو لجهل السياح بثقافة السكان المحليين في مناطق الهدف، والاختلافات في العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية وأسلوب المعيشة والسلوك اتجاه الغرباء، العلاقة بين السياح والسكان المحليين الأصليين بالإضافة إلى أهمية ذلك في خلق الجو الملائم للتفاهم، وأهم الآثار الاجتماعية السلبية للنشاطات السياحية[23]:

- تأثر الثقافات المحلية بالأنماط الثقافية للسياح، مما يؤدي إلى ضياع الهوية الثقافية المحلية خصوصا عند فئة الشباب واندفاعهم لتقليد السياح في أنماطهم السلوكية.
- من المعروف أن أغلب السياح من دولة غنية ذات مستويات معيشة عالية، في حين يغلب طابع الدول الفقيرة على الدول المستقبلة للسياح، مما قد يخلق استياء اتجاه السياح نتيجة للفوارق الاقتصادية.
- شعور السياح المحليين بمنافسة السياح الأجانب في الحصول على التسهيلات السياحية والخدمات، خصوصا في المواقع السياحية التي تشهد إقبالا سياحيا كبيرا، مما يؤدي إلى ردود أفعال سلبية عند السياح المحليين، خصوصا باعتبار أن القدرة المالية متفاوتة بين الطرفين في ظل ارتفاع الأسعار نتيجة الطلب المتزايد.
- يميل السكان في المنطقة الهدف إلى تطويع فنونهم وصناعاتهم التقليدية بما ينسجم وأذواق السياح الأجانب، وذلك من أجل تسويقها، مما يؤدي إلى طمس وتحريف الثقافة المحلية .

- تعمل السياحة بشكل مباشر أو غير مباشر على نشر الكثير من الأنماط السلوكية السلبية، مثل تعاطي المخدرات والمسكرات والعديد من السلوكيات الأخرى التي تتعارض مع ثقافة السكان المحليين غالبا.

3- الآثار الطبيعية: وتشمل الأزمات الطبيعية الآثار التالية:[24]

3- 1- تلويث البيئة الطبيعية: حيث يعمل التصميم غير المناسب للمرافق، وخاصة أنظمة الصرف الصحي والتخلص من النفايات والاختيار غير الموفق لمواقع المرافق السياحية، في الكثير من الأحيان إلى حدوث الكثير من المشاكل والأضرار البيئية منها تلوث مياه الشواطئ والبحيرات، تلوث الهواء الناجم عن وسائل النقل والتلوث الضوضائي، تلوث المياه السطحية أو الجوفية.

3-2- تدمير المواقع التاريخية والأثرية: حيث يؤدي الاستعمال المبالغ فيه وسوء استخدام المواقع الأثرية والتاريخية، إلى إلحاق الضرر بهذه العناصر، وقد تندثر مع مرور الزمن خصوصا في غياب الصيانة المستمرة وفي غياب الرقابة الدائمة للسياح، إضافة إلى مشاكل الكثافة المرورية وحركة المشاة، جمالية الموقع، تدمير المواقع التاريخية والأثرية والثقافية وغيرها.

3-3- الأخطار الطبيعية ومشاكل استعمال الأرض: حيث قد تنجم عن التخطيط غير الملائم للمرافق والنشاطات السياحية، كما تنشأ في أحيان كثيرة مشكلات بيئية مختلفة ورغم التخطيط السياحي والبيئي الناجح إلا أنه لا يمكن التنبؤ بكافة المشكلات والتأثيرات البيئية والتي من أهمها:

ا- مشكلة التخلص من النفايات.

ب- تصريف المياه والفيضانات.

ج- تدمير وتضرر النباتات والحيوانات.

د- الاختلال والتدمير البيئي.

هـ- الصحة البيئية والأمراض المعدية.

وبالتالي فمختلف المشاكل والأزمات التي تحدث في أي إطار من البيئة الداخلية والخارجية لقطاع السياحة الجزائرية، يمكن أن تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حركة قطاع السياحة من حيث خصائص ومكونات العرض السياحي من جهة، ومن جهة أخرى على الطلب العالمي والمحلي.

الخاتمة

إن الاهتمام بالقطاع السياحي الجزائري دون غيره من القطاعات، وذلك لكونه يتمتع بعدة خصائص تجعله عرضة لمختلف الأزمات من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجزائر تتوفر على عدة إمكانيات واعدة بسياحة متطورة، وهذا ما لاحظناه من خلال السياحة المتنوعة المتاحة على الأرض الجزائرية كالسياحة الساحلية، الصحراوية، المناخية، الحموية والثقافية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- أهمية القطاع السياحي في الاقتصاديات الحديثة ومن ضمنها الاقتصاد الجزائري.
- تعدد وتنوع الإمكانيات السياحية الجزائرية.
- تفاعل السياحة مع العديد من المتغيرات على المستوى المحلي، الوطني والدولي.

- مواجهة السياحة الجزائرية العديد من المشاكل من الناحية التنظيمية، التسويقية والمالية وغيرها.
- إمكانية حدوث أزمات متنوعة في القطاع السياحي ذات آثار عديدة ومختلفة.

وبما أن القطاع السياحي يتميز بخصائص عديدة متفاعلة مع البيئة المحلية إلى البيئة العالمية، فإن التأثير فيها قد يؤدي إلى حدوث العديد من الأزمات، وبالتالي كإجابة عن الإشكالية المطروحة فإن من أهم الأزمات التي تواجه القطاع السياحي الجزائري هي تلك التي تنشأ عن الطبيعة نفسها وأهمها الزلازل، أو الناتجة عن الإنسان بقصد أو دون قصد، أو تلك الأزمات التي تمس الجانب الأمني للدولة، وينجم عن هذه الأزمات آثار عديدة ومتنوعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية حتى الطبيعية تم التطرق إليها سابقا، وبالتالي ونظرا لأهمية وحيوية القطاع السياحي، فإننا نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تثمين الطاقات الطبيعية، الثقافية، الحضارية والدينية لجعلها مناسبة لجلب السياح.
- توعية المجتمع المدني بأهمية السياحة وبالتالي حسن التعامل مع السياح من جهة، ومن جهة أخرى لتفادي البنايات العشوائية، النزوح نحو المدن و غيرها التي تسبب تشويه الصورة الجمالية للمناطق السياحية.
- الاهتمام بالمزارات السياحية ومحاولة حمايتها من الأزمات الطبيعية، كالتشجير للحماية من التصحر.
- المحافظة على العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مختلف دول العالم لتشجيع السياحة الخارجية الوافدة إلى الجزائر، وكذا المحافظة على درجة من الاستقرار السياسي لزيادة احتمال الحركة السياحية الداخلية
- تفعيل نظم المعلومات اللازمة لإعداد الخطط السياحية التسويقية والتنموية.
- تدعيم المخصصات المالية الموجهة للاستثمارات السياحية وتفادي المشكلات المالية.
- تأهيل الموارد البشرية العاملة في القطاع السياحي وتفعيلها حتى تساهم بدورها في إثراء وتطوير هذا القطاع.

وبالتالي يمكن القول أن للقطاع السياحي في الجزائر أزمات لها تداعيات كثيرة وتفاديها قدر الإمكان يخفف من حدة آثارها الاقتصادية والاجتماعية وحتى الطبيعية، بل إن ذلك سيساهم في الارتقاء بالسياحة الجزائرية إلى مستوى المنافسة الدولية، وإعادة بناء صورتها السياحية في الخارج وإدخالها في الدائرة التجارية الدولية.

الهوامش

[1] - خالد مقابلة و فيصل الحاج ذيب: صناعة السياحة في الأردن، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص.18.

[2] – محمود فوزي شعوبي: السياحة والفندقة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تحت إشراف: أ. د/ قادة أقاسم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص-ص. 16-17.

[3] – تعريف إجرائي من طرف الباحث.

[4] - سعيد محمد المصري: إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية " المفاهيم والإستراتيجيات "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص.140.

[5] - أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف: تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص.14.

[6] - وزارة السياحة: تقارير وإحصائيات عن السياحة في الجزائر، أفريل 2006.

[7] - السياحة في الجزائر: www.algeriantourism.com/articles ، تم الإطلاع بتاريخ 04/11/ 2006.

[8] - المرجع نفسه.

[9] – وزارة السياحة: المرجع السابق.

[10] - ministère du tourisme et de l'artisanat: l'investissement touristique dans les wilayats du grand sud, seprecom édition, p.09.

[11] - السياحة في الجزائر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة الجزائرية: www.mta.gov.dz ، تم الإطلاع بتاريخ 2006/04/11.

[12] - الديوان الوطني للسياحة: صا لون الصناعات التقليدية، من أجل إنعاش جديد، في مجلة: الجزائر سياحة، عدد رقم 26، بدون سنة نشر، مطبعة الديوان، الجزائر، ص. 20.

[13] - السياحة في الجزائر: www.algeriantourism.com/articles ، تم الإطلاع بتاريخ 04/11/ 2006.

[14] - مروان السكر: مختارات من الاقتصاد السياحي، مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 1997، ص-ص.14-23

[15] – استنتاجات خاصة بالباحث

[16] - وزارة السياحة: تقارير وإحصائيات عن السياحة في الجزائر، أفريل 2006.

[17] - سفيان بوعياد: "مشكلة السياحة الجزائرية في نقص اليد العاملة المؤهلة": جريدة الخبر اليومية، العدد 4561، التاريخ: 26 نوفمبر 2005 م الموافق لـ 24 شوال 1426هـ، الجزائر، ص. 6.

[18] – سعيد محمد المصري: مرجع سابق ، ص.143.

[19] – المرجع نفسه، ص،ص. 144،143.

[20]- حسب تصريحات العالم الجيولوجي المصري الدكتور فاروق الباز على موقع www.raya.com/topics/article ، تاريخ الإطلاع 2006/04/31.

[21] - سعيد محمد المصري: مرجع سابق، ص.148.

[22] - عثمان محمود غنيم و بنيتا نبيل سعد: التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003، ص.151.

[23] - هالة عبد الرحمان الرفاعي: التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة في المجتمع المحلي " دراسة في أنتروبولوجيا السياحة "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف: د/ فاروق أحمد مصطفى، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1998، بحث منشور.

[24] – المرجع نفسه، ص.149